



دعت مبادرة "عراقيون" إلى الإسراع في حصر السلاح بيد الدولة ومنع زج العراق في الصراعات الإقليمية، مؤكدة أن قرار الحرب والسلم يجب أن يبقى حصراً بيد المؤسسات الدستورية.

وطالبت المبادرة، في بيان، الحكومة بالمضي في تنفيذ خطة حصر السلاح وفق الجدول الزمني المحدد، ودعم بناء

نخيل نيوز

المؤسسات الأمنية والعسكرية بما يعزز سيادة الدولة واستقرارها.

كما دعت مجلس النواب إلى عقد جلسة طارئة لمناقشة الخروقات الأمنية والاعتداءات التي يتعرض لها العراق، وإعلان موقف واضح يؤكد حصر قرار الحرب بالمؤسسات الرسمية وإنهاء السلاح خارج إطار الدولة، محذرة من أن استمرار السلاح المنفلت يهدد الأمن والسيادة ويعرض البلاد لمزيد من الأزمات.

وشددت المبادرة على ضرورة توحيد المواقف الوطنية لحماية العراق، وإبعاد أراضيه عن أي صراعات خارجية، وتوجيه الجهود نحو معالجة التحديات الاقتصادية والخدمية.